

محضر اجتماع مجلس إدارة
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
دورة 14 أكتوبر 2014

انعقد مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في دورته الثالثة خلال السنة المالية 2014 وذلك يوم 14 أكتوبر 2014 بمقر المركز، برئاسة السيد لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

افتتح السيد الوزير أشغال هذه الدورة بكلمة ترحيب بأعضاء المجلس وكل الحاضرين، بعد ذلك نوه السيد الوزير بحصيلة إنجازات المركز ومسايرته لكل المشاريع المدرجة في مخطط عمل الوزارة للنهوض بالبحث العلمي وكذا إسهامه في تدبير بعض المشاريع والتي توجد قيد الدراسة مع بعض القطاعات كوزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الشريف للفوسفاط ومناجم وجمعية للاسلمى للوقاية وعلاج السرطان. بعد ذلك أشار السيد الوزير إلى ضرورة دعم المركز على مستوى الموارد البشرية والمالية داعيا وزارة الاقتصاد والمالية إلى تعزيز هذه الجهود من خلال تحيين وتبسيط الترسانة القانونية تماشيا مع خصوصيات البحث العلمي ومواكبة لاستراتيجية المغرب الرامية إلى جعله قطبا للنهوض بالبحث العلمي على المستوى الجهوي والقاري والدولي.

وبعد ذلك أعطى الكلمة للسيد مدير المركز الذي شكر بدوره السيد الوزير على دعمه المتواصل مشيرا أن انعقاد هذه الدورة يأتي تطبيقا للقانون 80.00 المتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

ثم قام بعرض النقاط المتضمنة في جدول أعمال هذه الدورة وهي :

- المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز دورة 18 يونيو 2014.
- تقديم مشروع ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2015.
- المصادقة على مشاريع المقررات.
- نقاط مختلفة.

- المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز دورة 18 يونيو 2014.
- صادق المجلس بالإجماع على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز دورة 18 يونيو 2014

المقرر رقم 2014/13

المصادقة بالإجماع على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز دورة 18 يونيو

- تقديم مشروع ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2015.
- فيما يخص مشروع ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2015 تفضل السيد مدير المركز بتقديم مشروع ميزانية الاستثمار برسم سنة 2015 وكذا مشروع ميزانية التسيير برسم نفس السنة وذلك انطلاقا من التوجهات والأهداف العامة والمتمثلة فيما يلي :
- ✓ دعم وتنمية وتنمين البحث العلمي والنهوض بأنشطته
- ✓ تعزيز البنية التحتية لدعم البحث العلمي
- ✓ دعم الخدمات المقدمة لفائدة الفاعلين في مجال البحث العلمي
- بخصوص ميزانية الاستثمار
- تطرق السيد المدير إلى توزيع ميزانية الاستثمار البالغة 10,10 مليون درهم وتخصيصها أساسا ل:
- ✓ تجهيزات الإدارة بالعتاد والتجهيزات المكتبية
- ✓ مواصلة تحديث العتاد العلمي والتقني
- ✓ أشغال التهيئة والصيانة واقتناء التجهيزات
- ✓ تزويد الخزانة بالمؤلفات التقنية والعلمية

أما فيما يتعلق بميزانية التسيير ومجموعها 36.117.119,76 درهم فهي موزعة كما يلي :

تم تخصيص مبلغ 8.175.279,76 درهم لتغطية التكاليف الثابتة (Incompressibles) وتوزيعها على النحو التالي :

- ✓ نفقات تسيير الإدارة
- ✓ أتعاب الخيرة
- ✓ مصاريف الأمن والنظافة وتهيئة المناطق الخضراء

في نفس الإطار تم رصد 17 525 279,76 مليون درهم موجهة لفائدة الفاعلين في مجال البحث العلمي وتهم على الخصوص:

- ✓ اقتناء لوازم المختبرات
- ✓ صيانة وإصلاح العتاد العلمي والمخبري
- ✓ الاشتراكات ومصاريف الربط بشبكات الاتصالات (VSAT-GPRS)

أما بخصوص المصاريف المعادة (Charges récurrentes) فهي مقسمة إلى شقين :

الشق الأول : تسيير الإدارة والمركز بغلاف مالي يناهز 8.481.840,00 درهم.

الشق الثاني: الميزانية الخاصة بالبحث العلمي وتبلغ 17.091.840,00 درهم:

بالإضافة إلى 1,5 مليون درهم لتمويل برنامج FINCOME المتعلق بإشراك المغاربة المستقرين بالخارج في المجهود الوطني في ميدان البحث العلمي.

من جهة أخرى وفي إطار الإعانات الخاصة (Dotations spécifiques) والبالغة 70.830.656,31 درهم فسيتم توزيعها على النحو التالي :

- ✓ منح البحث
- ✓ الاشتراكات الالكترونية في المجالات العلمية
- ✓ الاشتراكات الخاصة بالربط بشبكة الأنترنت
- ✓ برنامج توبقال (الأعمال المدمجة للتعاون المغربي الفرنسي)
- ✓ التحاليل المخبرية – وحدات الدعم التقني والبحث العلمي
- ✓ الاشتراكات في الهيئات والمنظمات الدولية .

و بعد هذا التقديم المستفيض لمشروع ميزانية 2015 تدخل مجموعة من الأعضاء في إطار مناقشة البنود العريضة للميزانية المقترحة حيث شملت مجموعة من النقاط مع التأكيد على ضرورة تحويل المركز الإمكانيات اللازمة حتى يضطلع بالدور الموكول إليه ولا سيما الرفع من مستوى وأداء البحث العلمي. وفي هذا الصدد، أخبر ممثل وزارة الاقتصاد والمالية أن تمويل الشبكة الأكاديمية المعلوماتية مروان (MARWAN) سيتم من خلال الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

إثر ذلك صادق مجلس إدارة المركز على مشروع الميزانية:

المقرر رقم 2014/14

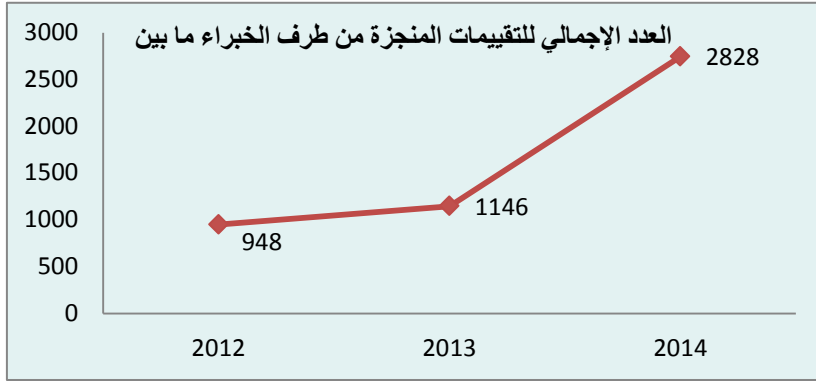
المصادقة بالإجماع على ميزانية المركز برسم سنة 2015 .

- الرفع من الميزانية المخصصة لتعويضات الخبراء.

أطلع السيد المدير الحاضرين أن البرامج التي يسهر المركز على تدبيرها تقوم بتقييمها وتتبعها لجنة من الخبراء المغاربة والأجانب في إطار استقلالية عن مديرية المركز لضمان الشفافية مشيراً أن اختيار هؤلاء الخبراء يتم وفق معايير الأهلية والكفاءة العلمية.

بعد ذلك أشار إلى أن المشاريع الموكلة للمركز تدبيرها تعرف ارتفاعاً مضطرباً وبالتالي أصبحت الحاجة إلى الرفع من الميزانية المخصصة لتعويضات الخبراء والمحددة سلفاً في 648.000 درهم إلى مليون درهم .

ويوضح الجدول أسفله تطور أعداد المشاريع في الفترة ما بين 2012 و2014.



أجمعت تدخلات الحاضرين على أن تقييم مشاريع البحث العلمي وفق معايير علمية ودقيقة في إطار الشفافية المطلوبة في هذا الباب سيمكن المركز من تعزيز دوره وجعله حلقة مهمة للرفع من مستوى البحث العلمي.

كما تم تمشين عملية الخبرة المزدوجة اعتماداً على خبراء مغاربة وأجانب .

ولتمكين المركز من تأدية تعويضات الخبراء الأجانب سيتم التوقيع على قرار مشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزارة الاقتصاد والمالية.

بعد ذلك صادق المجلس بالإجماع على الرفع من الميزانية المخصصة لتعويضات الخبراء.

المقرر رقم 2014/15

المصادقة بالإجماع على الرفع من الميزانية المخصصة لتعويضات الخبراء .

- مشروع الهيكلية الجديدة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني

بخصوص هذه النقطة من جدول الأعمال، قام السيد المدير بتقديم النسخة الحالية للهيكلية الإدارية للمركز موضحاً أن التفكير في إعادة هيكلة جديدة للمركز يندرج في إطار تفعيل مقتضيات القانون 80.00 ولاسيما المادة الثالثة منه والتي تنص على أن المركز يضطلع بمهام النهوض بالبحث العلمي وتنميته وتحسين قيمته علاوة على كون المركز فاعلاً أساسياً للسياسة التي تنهجها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتي ترمي إلى جعل المركز وكالة للتجميع (mutualisation) والخدمات.

وترتكز الهيكلية الجديدة المقترحة على خلق قسم بشعبة الشؤون العلمية والتقنية، توكل إليه مهمة إنعاش البحث والابتكار يضم خمس مصالح مع إلحاق مصلحة التعاون به.

كما تم تغيير مسمى شعبة الشؤون العامة والتعاون لتصبح شعبة الشؤون العامة والمالية وكذا تغيير مصلحة التكوين والإعلام والشؤون القانونية والفحص الداخلي والتواصل بمصلحة الشؤون القانونية والمنازعات.

وقد أجمعت جميع التدخلات على ضرورة ملائمة هيكله المركز مع المهام الجديدة المنوطة به على أن تتم الهيكلة بصفة تدريجية ومواكبتها بوضع المساطر الوظيفية وبطاقات توصيف المهام وكذا تحديد خارطة طريق للمركز في إطار برنامج تعاقدي متعدد السنوات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر يبرز التوجهات والأهداف المسطرة ومراحل إنجازها.

وقد تمت التأكيد على ضرورة دمج بعض الوظائف الأفقية كالمعلومات المتواجدة في بعض وحدات المركز وتجميع الإمكانيات البشرية والمادية في أفق بلورة نظام معلوماتي مندمج للتدبير .

وفي نفس السياق، تمت الدعوة إلى إضافة مراقبة التسيير على الخلية المكلفة بالفحص الداخلي وربطها بالمديرية.

بعد ذلك صادق المجلس بالإجماع على مشروع الهيكلة الجديدة للمركز

المقرر رقم 2014/16

المصادقة بالإجماع على الهيكلة الجديدة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

- تفويت سيارتين تابعتين للمركز للبيع في المزاد العلني

وضمن آخر نقطة من جدول الأعمال ، أخبر السيد المدير أعضاء المجلس أن حظيرة السيارات التابعة للمركز بفعل تقادمها أصبحت تتعرض للأعطاب بصفة متكررة مما يعطل القيام بالأنشطة المبرمجة سلفا ويشكل خطرا على مستعملها خاصة حينما يتعلق الأمر بمهام خارج مدينة الرباط، علاوة على مصاريف الإصلاح والصيانة التي أصبحت جد مكلفة.

وبالتالي أصبح من اللازم تفويت هاتين السيارتين للبيع في المزاد العلني واقتناء سيارتين جديدتين بدلتهما.

بعد ذلك صادق المجلس بالإجماع على البيع في المزاد العلني السيارتين المعنيتين بالموضوع وهما:

- سيارة من نوع طويوتا افانسييس وترقيمها B1 941 31

- سيارة من نوع رونو ميكان بريك وترقيمها M 160781

المقرر رقم 2014/17

المصادقة بالإجماع على تفويت سيارتين تابعتين للمركز للبيع في المزاد العلني.

وفي الأخير شكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر الحاضرين في هذه الدورة وإسهامهم في إثراء أشغالها.

انتهت أشغال هذه الدورة على الساعة الثانية عشرة والربع ظهرا

توقيع السيد رئيس المجلس